

ويجب ملاحظة أنه في حالة خصم الورقة لدى البنك وانتقال ملكية الورقة للبنك فإن ذلك لا يعني إخلاء مسؤولية المنشأة في حالة توقف أو امتناع المدين عن سداد المستحق عليه حيث يقوم البنك بالرجوع إلى المنشأة لاستلام ما دفعه.

مثال: في ١٤٢٣/٦/١ هـ قامت منشأة التركي بخصم الكمبيالة لدى البنك وذلك بمعدل خصم قدره ١٢٪ سنوياً.

إجراءات خصم الورقة:

$$\text{قيمة الخصم} = \text{القيمة الاسمية للورقة} \times \text{معدل الخصم} \times \text{المدة المتبقية إلى تاريخ الاستحقاق}$$

$$\text{القيمة الاسمية للورقة} = ٢٨٠٠٠$$

$$\text{معدل الخصم} = \% ١٢$$

$$\text{المدة المتبقية} = ٣ \text{ أشهر (من ٦/١ إلى ٩/١)}$$

$$\text{إذاً قيمة الخصم} = ١٢/٣ \times \% ١٢ \times ٢٨٠٠٠ = ٨٤٠ \text{ ريال}$$

$$\text{صافي القيمة المحصلة من البنك} = \text{القيمة الاسمية للورقة} - \text{قيمة الخصم}$$

$$٨٤٠ - ٢٨٠٠٠ =$$

$$٢٧١٦٠ =$$

ويتم إثبات خصم الورقة على النحو التالي:

التاريخ	صفحة الأستاذ	رقم القيد	البيان	دائن	مدين
٦/١			من مذكورين ح/ البنك ح/ الخصم المستحق على الأوراق التجارية إلى ح/ أوراق قبض	٢٧١٦٠ ٨٤٠	٢٨٠٠٠